20010920-0001-12

مؤتمر لجمعيات حقوق الانسان في بيروت

فلسطينيو المخيمات.. شهادة للمعاناة

الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الانسان عنوان جمع جمعيات ومؤسسات اهلية في بيروت، حول مؤتمر في فندق الهوليداي - إن مارتينيز، يستمر لاربعة ايام وتناقش فيه تقارير عن اوضاع حقوق الانسان في لبنان والوطن العربي.

استهل المؤتمر بندوة صحافية عقدت امس وكان موضوعها حقوق الانسان في لبنان والتي تشمل اللبنانيين والمقيمين على الاراضي اللبنانية وفي مقدمهم اللاجئون الفلسطينيون.

وشكلت شهادة احد الفلسطينيين من لاجئي العام ١٩٦٧، الوثيقة الاهم التي قدمت في المؤتمر كونها تلخص معاناة الفلسطينيين الذين لا يحملون أي وثيقة تثبت هويتهم كونهم غير مسجلين لدى «الاونروا»، ولا لدى السلطات اللبنانية.

ونقل الشهادة بهي الدين الحسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، وعضو اللجنة التنفيذية للشبكة الاوروبية - المتوسطية، واوضح ان الشبكة اعدت تقريراً عن اوضاع الفلسطينيين في كل من لبنان والاردن، واجرت نقاشات مع السلطة اللبنانية حول اوضاع الفلسطينيين، بالاضافة الى المنظمات والجمعيات الفلسطينية، مشيراً الى ضرورة الفصل بين حق الفلسطينيين بالعودة، وبين تسوية اوضاعهم القانونية لحين عودتهم.

وتحدث ناجي صفا الناشط الفلسطيني في مجال حقوق الانسان عن معاناة الفلسطينيين في المخيمات. وجاء في تقريره ان حالة النمو السكاني للفلسطينيين في لبنان تصل الى ٤.٦٪ في الوقت الذي يمنعون فيه من التوسع افقياً او عمودياً.

وتناول حصار المخيمات ومنع الترخيص للنقابات والنوادي والجمعيات، والمهن المحظورة على الفلسطينيين وعددها سبعون مهنة.

كما تحدث عن سياسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا في تقليص الخدمات التربوية والاستشفائية.

ووصف صفا البند المتعلق بالفلسطينيين في قانون تملك الاجانب بانه شبيه بقوانين الفصل العنصري.

مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني الموالية للعماد ميشال عون لاحظت في تقريرها المتعلق بالتوقيفات الاخيرة، ان اي طرف، بما في ذلك السلطات، لم يقل ان التوقيفات تمت لاسباب غير انتماء الموقوفين السياسي، ولم توجه لاحدهم تهمة الاستعانة بالعنف للوصول الى اهدافه.

ورأت ان التباطؤ في الاجراءات القضائية بحق توقيف الهندي ورفاقه تندرج في اطار مخالفة حقوق المتهمين بمحاكمة عادلة، وطالبت باطلاق كل من سلمان سماحة وايلي كيروز المتهمين بجنحة كتم المعلومات في قضية الهندي، والاسراع في استكمال التحقيقات بشأن المتهمين والبت بها من قبل مرجع قضائي صالح.

نقولا حنحن المتطوع في اللجنة المؤقتة لشؤون اللاجئين غير الفلسطينيين في لبنان، انتقد تعامل السلطات اللبنانية مع اللاجئين كأنهم مهاجرون غير شرعيين، وطالب باطلاق سراح المعتقل منهم بتهمة مخالفة نظام الدخول والاقامة في لبنان.

ودعا المفوضية التابعة للامم المتحدة الى اجراء دراسة دقيقة لملفاتهم، وترتيب حل لهم يحفظ امنهم وكرامتهم.

السفير ٢٠٠١/٩/٢٠